العرب والفلسطينيين بسبب النفط ، فوزير الخارجية دايان اعتبر ان ما حدث ليس تقويضاً في السياسة الاميركية فحسب ، بل انه تحول ، « فالولايات المتحدة قلقة ازاء وضعها الاقتصادي ومشاكلها العصبية ، واخطرها مشكلة الطاقة ، سواء كان الامر متعلقا بالنقص في كمية النفط المطلوبة او باسعاره المرتفعة . ان الولايات المتحدة ترغب في الوصول الى تفاهم كامل مع السعودية — وهذه بدورها تربط تحقيق ذلك بالقضية الفلسطينية . ان الولايات المتحدة تعتبر ان المفتاح لحل مشاكلها هو في تحقيق تفاهم مع السعودية ، حتى يأتيها الخلاص بواسطة الانتاج الذاتي [للطاقة] . والسعودية لا تخاف الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي ، وانما تخاف م . ت . ف . فقط ، لانه يتوقع منها خطر انقلاب داخلي » (من مقابلة مع دايان ، هآرتس ، ٧٩/٨/٩) . واعلن دايان في حديث آخر امام كتلة ليكود ، ان حديث الاميركيين حول تقرير المصير للفلسطينيين ، وحقهم في وطن خاص بهم ، وما شابه ذلك يقصد منه دولة فلسطينية . انهم — اي الاميركيون — يعملون على دفع الفلسطينيين الى المفاوضات بينما يعلن هؤلاء ان م . ت . ف . هي ممثلهم . لذلك فانهم يبحثون عن وسيلة لاستمالة م . ت . ف . ومن هنا محاولاتهم لتغيير القرار ٢٤٢ . (هآرتس ، ٧٩/٨/١٤) .

وعلق زعيم حزب العمل شمعون بيرس على النشاط الاميركي بقوله ان « القرار ٢٤٢ من الناحية الاسرائيلية هو الحد الاقصى الذي نقبل به . انه القرار الذي يسمح بتعديل الحدود بموجب الفقرة الشهيرة المتعلقة بموضوع مناطق والمناطق ، اي انه علينا الانسحاب من مناطق وليس من المناطق . ان التغيير الذي يراد ادخاله على القرار ٢٤٢ يشكل قاعدة لاقامة دولة فلسطينية . واذا اضيف اليه حق الاستقلال وقانون العودة الى الارض فان ذلك يعني انه تقرر اقامة دولة فلسطينية » (ر . أ . أ . العدد ١٨٤٢ ، ٦ — ٧٩/٨/٧ ، ص ٦) . وسئل بيرس اذا كان حزب العمل يؤيد موقف الحكومة الرافض لاي تعديل للقرار ٢٤٢ ، فاجاب : « نعم .... بالنسبة لموضوع القرار ٢٤٢ واحترام اتفاقات كامب ديفيد ، وتطبيقها ، فاننا سنؤيد كل موقف اسرائيلي واضح وثابت وقاطع » (المصدر نفسه ، ص ٧) .

وشاركت وسائل الاعلام الاسرائيلية في الحملة ضد المشروع الاميركي ، مركزة على نقطتين اساسيتين : اولا ، ان الولايات المتحدة تخرق التزاماتها تجاه اسرائيل حول عدم الحوار مع م . ت . ف . طالما لا تعترف هذه بالقرار ٢٤٢ . ثانيا : ان مشروع القرار بحد ذاته يعتبر خروجا عن اتفاقات كامب ديفيد ، وبالتالي « سيضر في مسار السلام » . « ان كل تغيير في القرار ٢٤٢ يحمل بين طياته الخطر اذ انه سيؤدي الى تقوية م.ت.ف. وجبهة الرفض بدلا من اقناعهما بان فشل مفاوضات الحكم الذاتي سيبقي عرب المناطق تحت الحكم العسكري الاسرائيلي » (من افتتاحية هآرتس ، ١٩٧٩/٨/١٩) .

وامام موجة الاحتجاج الاسرائيلية العارمة هذه وضغط « اللوبي » الصهيوني في الولايات المتحدة ، والمفاجاة التي تمثلت في عدم حماس النظام المصري للمقترحات ، تراجعت الادارة الاميركية كالعادة عن مقترحاتها واعدة اسرائيل باستخدام حق « الفيتو » ضد اي مشروع قرار حول الموضوع الفلسطيني قد يطرح في مجلس الامن . ولتهدئة موجة الاحتجاج الاسرائيلية هذه ، اجتمع الرئيس كارتر مع السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة عفرون في البيت الابيض ، مقدما له بعض الالتزامات حول عدد من المواضيع ، ذكرتها المصادر الاسرائيلية على النحو التالي : « اولا ، وعد الرئيس كارتر بتنسيق اكبر مع اسرائيل ، في ضوء ادعاء الحكومة الاسرائيلية ان الولايات المتحدة تعمل في مجالات ذات علاقة مباشرة باسرائيل — ابتداءا من القرار حول بيع ٢٠٠ دبابة حديثة الى الاردن وحتى الاتصالات غير المباشرة مع م . ت . ف . — دون استشارة [اسرائيل] ، او الاعلان لها سلفا حول نياتها . وقد وعد الرئيس بان تعاول الولايات المتحدة عدم مفاجاة اسرائيل بحقائق واقعة . ثانيا ، وعد الرئيس كارتر بالا تبادر الولايات المتحدة الى تقديم قرار في مجلس الامن فيما يتعلق بقضية القرار ٢٤٢ ، وستعمل على ان ينتهي النقاش في المجلس من غير اتخاذ اي قرار ، او ان يؤجل البحث الى تاريخ غير محدد . ثالثا اعلن كارتر ان الولايات المتحدة تحافظ على التزامها بتشكيل قوةمتعددة الجنسيات [للمرابطة في سيناء] ولكن قبل ذلك ينبغي البحث في بدائل اخرى . رابعا ، عاد كارتر واكد انه ليس هناك اي تغيير في موقف حكومته من م . ت . ف ، رغم انه اكد على اهمية حل المشكلة الفلسطينية من اجل ضمان سلام دائم . وقال ايضا ان اسرائيل يجب ان تمكن الحكومة الاميركية من